Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

فلسفة التاريخ النقدية عند شارل مونتسكيو (1689-1755م)

سامية حسين الحنيش

الأكاديمية الليبية – طرابلس

Sam235938@gmail.com

2025 /2024

تاريخ الاستلام:2025/8/12 –تاريخ المراجعة: 2025/9/11– تاريخ القبول: 2025/9/18– تاريخ للنشر: 2025 /9/27

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على فلسفة التاريخ النقدية عند شار مونتسكيو، أحد فلاسفة عصر التنوير في أوروبا، وأول من نادى بتطبيق نظام فصل السلطات، ألهمت دراساته دستور الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان حقوق الإنسان، ودستور فرنسا بعد الثورة الفرنسية .

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لدراسة الفلسفة في سياقها التاريخي، كما اتبعت المنهج الوصفي لوصف الأفكار الفلسفية وتحليلها بشكل علمي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية منها: أن السلطة يجب أن تقسم إلى ثلاثة أجهزة حكومية، هي التشريعية والتنفيذية والقضائية، و أن التوازن بين السلطات يمنع تركيز السلطة في يد شخص واحد، وأن القانون يجب أن يطبق على الجميع دون تفرقة، وتوصي الدراسة بمزيد من الأبحاث عن فلاسفة عصر التنوير.

Abstract:

The study aimed to identify the critical Philosophy of history of Charles Montesquieu, one of the Philosophers of the Enlightenment in Europe, and the first to call for the application of the system of separation of powers, his studies inspired the US Constitution, the Declaration of the Rights of Man, and the French Constitution after the French Revolution. The study used the historical approach to study philosophy in its historical context. It also followed the descriptive approach to describe and analyze philosophical ideas in a scientific manner. The study reached several main results, including: power should be divided into three governmental branches: legislative, executive, and judicial prevents the concentration of power in the hands of a single person, and the law must be applied to everyone without discrimination. The study recommends further research on Enlightenment philosophers.

لمقدمة:

شارل لوي سيكوندا والمعروف باسم مونتسكيو، كاتب أخلاقي ومفكر وفيلسوف فرنسي، وصاحب نظرية الفصل بين السلطات، يعد من أهم فلاسفة عصر التنوير، ومن كبار الفلاسفة الذين ساهمت أفكارهم في التمهيد لقيام الثورة

الفرنسية؛ فقد عاش في العصر الذي شهد فيه حكم الملك لويس الرابع عشر؛ التي تميزت فترة حكمه بالتزمت والاضطهاد الديني.

عرف عن شارل منتسكيو سعة الاطلاع، ودفعه حبه لذلك إلى دراسة التاريخ والقانون والفيزياء والفلسفة الأخلاقية، وشكلت مؤلفاته دعوة إلى قيم الحرية والتسامح والتأسيس للديمقراطية، والفصل بين السلطات، ألف مجموعة من الأعمال التي تميز بها، ويعد من أكبر دعاة الحرية والتسامح والاعتدال والحكومة الدستورية في بلاده، ومن أشد أعداء الحكم الاستبدادي، له العديد من الآراء والأفكار التي أثرت في تاريخ الفكر السياسي في العالم.

أسباب اختيار الموضوع:-

إيماناً بأهمية أفكار مونتسكيو في التاريخ والقانون، رأت الباحثة تخصيص هذا البحث حول فلسفة التاريخ النقدية عند شار مونتسكيو في الفترة من 1689م– 1755م، وهناك عدة أسباب دعتني للكتابة في هذا الموضوع منها:

1- تحديد مفهوم النقد اصطلاحاً، والتعرف على مفهوم فلسفة التاريخ.
2- التعرف على جانب من جوانب حياة مونتسكيو
3- الرغبة في تسليط الضوء على فلسفة التاريخ النقدية عند شارل مونتسكيو.
4- وجود نقص في تناول هذا الموضوع في الأوساط الأكاديمية.
5- تبيان أثر تقسيم مونتسكيو للحكومات في السياسة العالمية.
6- كشف النقاب عن السبب الذي جعل مونتسكيو يقر مبدأ فصل السلطات .
7- التعرف على أهم مؤلفات مونتسكيو وأثرها في السياسات العالمية.

إشكالية الدراسة:-

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- كيف عرّف مونتسكيو فلسفة التاريخ؟
2- ما هو مفهوم النقد التاريخي؟
3- هل كان لحياة شارل مونتسكيو دوراً في ولادة أفكاره الفلسفية؟
4- ماهي أهم مؤلفات شارل مونتسكيو؟
5- كيف فسر مونتسكيو دراسته للتاريخ؟
6- ماهي نظريته في القانون، وكيف وظف القانون في حماية المواطنين؟
7- كيف قسم مونتسكيو الحكومات؟
8- ما هي نظريته في الحرية وفصل السلطات؟

أهمية الدراسة :

إن هذا الموضـوع يمثل إدراجاً مهماً لجانب من جوانب الفلسـفة في التاريخ، حيث تبرز الدراسـة في كونها تبحث في فلسفة التاريخ النقدية عند مونتسكيو أحد فلاسفة عصـر التنوير في فرنسـا، وكيف أثرت نظرياته على الحكومات في فرنسا وأوروبا، كما سيتناول البحث موضوع تقسيم الحكومات ومبدأ فصل السلطات عند مونتسكيو.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

- سبر أغوار جانب مهم من جوانب الفلسفة النقدية عند شارل مونتسكيو.
- توضيح الدور الفاعل لتقسيم الحكومات وضرورة فصل السلطات عند مونتسكيو.
- توضيح أثر فصل السلطات التشريعية والتنفيذية و القضائية، وأثر التوازن بينها في حماية حقوق الأفراد؟
- إماطة اللثام عن النصوص الفلسفية لمونتسكيو.
- تسليط الضوء على نظريته في الحرية وفصل السلطات؟
- معرفة مدى اهتمام مونتسكيو بالتاريخ ونظريته في القانون..
- دراسة تطور الحياة العلمية لذى مونتسكيو.

منهجية الدراسة:-

اتبعت في بحثي هذا المنهج التاريخي لدراسة الفلسفة في سياقها التاريخي، مع التركيز على الأحداث والظروف التي أثّرت على تطور الأفكار الفلســفية، كما اتبعت المنهج الوصــفي في وصــف الأفكار الفلســفية وتصــنيف الأفكار الفلسفية وتحليلها بشكل منهجي.

خطة الدراسة:-

قسـمت الباحثة الدراسـة إلى ثلاثة مباحث، لكل مبحث مطلبان، خاتمة، وقائمة بأسـماء المراجع التي اسـتخدمت في هذه الدراسة.

المبحث الأول: حياته وآثاره.

المطلب الأول:

أولا:- معنى في فلسفة التاريخ.

ثانياً:- معنى النقد.

ثالثاً:- مونتسكيو حياته ودراسته.

المطلب الثاني: أهم مؤلفاته.

المبحث الثاني: أفكاره ونظريته في القانون.

المطلب الأول: اهتمامه بالتاريخ.

المطلب الثاني: نظريته في القانون.

المبحث الثالث: أشكال الحكومات وفصل السلطات.

المطلب الأول: أشكال الحكومات.

المطلب الثاني: نظريته في الحرية وفصل السلطات.

الخاتمة.

فهارس البحث.

المبحث الأول : حياته وآثاره

المطلب الأول: معنى في مصطلحات إشكالية البحث

أولاً:- معنى في فلسفة التاريخ

قبل الوصول إلى معنى النقد في التاريخ، يجب وضع تعريف لمعنى فلسفة التاريخ؛ فمفهوم التاريخ يؤدي دوراً مهماً وأساسياً في الفكر الإنساني، ويولد أفكاراً عن سلطة الإنسان في التاريخ، وتأثير الظروف المادية على العلاقات الإنسانية، والمعنى المخلوع على الأحداث التاريخية، تمنح فلسفة التاريخ إمكانية "التعلم من التاريخ" وتهدف لتزويدنا بإمكانية فهم حاضرنا بشكل أفضل، عبر إدراك القوى والخيارات والمعطيات السابقة التي أوصلت البشر إلى الوضع الحالي، وقد أولى الفلاسفة نصيباً من جهودهم لفحص التاريخ والعناية به والوقوف على طبيعة المعرفة التاريخية، ويمكن لهذا التأملات الفلسفية عن التاريخ أن تنتمي إلى فن مستقل يسمى "فلسفة التاريخ" [1].

وإذا كان التاريخ دراسة في أحوال الإنسان وحركته على كوكب الأرض، فإن كل مؤرخ يتناول أحداث الماضي بما يملك من أفكار فلسفية وإيديولوجية، لذلك فمن الطبيعي أن يكون لهذه الأفكار أثرها الكبير في تفسيره للأحدث التاريخية [2].

إن فلسفة التاريخ قائمة على علم التاريخ، من حيث أنه علم الوقائع الموجودة في المكان والزمان، فالتاريخ لا يسير بشكل عشوائي، وإنما حسب حدود مرسومة، وهذه الحدود هي المنطق الذي يربط حوادث التاريخ وينظمها، وهذا المنطق عبارة عن فروض عامة، أي فلسفة تصبغ تموجات التاريخ بصبغتها [3].

---

(1) موسوعة ستانفورد للفلسفة، فلسفة التاريخ1، (تر: طريف السليطي)، مجلة حكمة، 2017م، ص 2.

(2) طحطح، خالد فؤاد، في فلسفة التاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، 1430هـ- 2009م، ص 31.

(3) المرجع نفسه، ص 32.

ثانياً:- معنى النقد Criticism

النقد عبارة عن عملية عقلية تتناول الفكرة من جميع وجوهها بالفحص و الاختبار، وذلك بهدف الكشف عن جوانب الخطأ أو الصواب فيها؛ فالنقد هو الفحص والتدقيق بهدف بيان المحاسن والعيوب، ويمكن القول أن الفيلسوف لا يقوم بهذه العملية العقلية فيما يتعلق بالأفكار والآراء التي يقدمها غيره من الفلاسفة أو المفكرين فقط، وإنما يقوم أيضاً بإجراء هذا النقد على أفكاره وآرائه التي توصل إليها حتى يطمئن إلى صحتها أو يقوم بتعديل ما يراه في حاجة إلى تعديل [1].

وفي تعريف معنى نقدي في فلسفة كنط والتي تقول بأن العقل يُنشأ المعرفة وفقاً لصوره ومقولاته، إلا أن هذه الصورة والمقولات التي تنطبق على عالم التجربة لا تنطبق على عالم الشيء بذاته [2].

ثالثاً:- مونتسكيو حياته ودراسته

هو شارل لوي دي سوكوندا بارون دي لابريد ودي، اشتهر باسم مونتسكيو، ولد سنة 1689م وتوفي سنة 1755م في مدينة باريس، يعتبر من أهم فلاسفة عصر التنوير، كان فيلسوف وأديب وسياسي وقاضي، وهو صاحب نظرية فصل السلطات التي تعتمدها كل الدساتير، ألهمت دراساته دستور الولايات المتحدة الأمريكية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والدستور الفرنسي، ولا تعتبر أي دولة ديمقراطية من وجهة نظر مونتسكيو دون الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية [3].

كان شارل مونتسكيو كاتب أخلاقي ومفكر وفيلسوف فرنسي، عاش في إقليم بوردو، وينحدر من أسرة من قضاة مدينة بوردو، ودرس في معهد جويي؛ حيث كان تعليم التاريخ يحتل مكانة الصدارة، وهو أمر نادر في ذلك العصر، ودرس إلى جانب ذلك القانون وأصبح محامياً عام 1708م، وأمضى بعد ذلك أربعة أعوام في باريس، وعين عام 1714م مستشاراً في محكمة بوردو العليا[4]، ليشغل بعدها منصب رئيس قبعة في سنة 1716م في برلمان هذه المدينة، ثم باع وظيفته سنة 1728م وارتحل إلى إيطاليا وسويسرا وهولندا وإنجلترا[5].

وفي أثناء سفره كان يلتقي بكل الناس، ويستعلم ويدون ملاحظاته على كل الأشياء العجيبة والغريبة التي تقابله، ويزور المعامل و المتاحف والورشات والموانئ، مما مهد له الكتابة في شتى المواضيع؛ فكتب عن طرق استخراج الفحم من مناجم ألمانيا، وعن تقشف سكان روما، وعلى هذا الأساس كوّن مونتسكيو لنفسه كماً هائلاً من المعارف

(1) تركي، إبراهيم محمد، ما الفلسفة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، (د. م)، 2006، ص 83.

(2) الحفني، عبدالمنعم، المعجم الفلسفي عربي- إنجليزي- فرنسي- ألماني- لاتيني، دار ابن زيدون، بيروت، 1992، ص263.

(3) طرابيشي، جورج، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، بيروت، 1987م، ص 601.

(4) المرجع نفسه، والصفحة.

(5) براهييه، أميل، تاريخ الفلسفة، ج5، (تر: جورج طرابيشي)، دار الطليعة، بيروت، 1983م، ص 78.

والمطالعات[1]، وبعد أربعة سنوات من سفره عاد إلى فرنسا، و ظل معتزلاً مدة سنتين في قصره الريفي، متفرغاً للكتابة والنشر [2].

المطلب الثاني: أهم مؤلفاته

كان مونتسكيو واقعياً في دراساته، لم يقتنع بالبحوث الخيالية والآراء النظرية، واتجه إلى الدراسة العلمية القائمة على الوصف والتحليل في ظل حقائق التاريخ محاولاً الوصول إلى أصول الأشياء، والكشف عن خصائصها [3].

يعد شارل مونتسكيو من أوائل مفكري عصر التنوير الفرنسي، وقد استقبلت أول مؤلفاته وهي (رسائل فارسية) و(تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم) بترحاب كبير في الوسط الأدبي والثقافي، ثم جاء مؤلفه روح القوانين أو الشرائع ليضعه في مرتبة كبار المفكرين والسياسيين في العالم حينها [4]، وسنتناول هذه المؤلفات بنوع من التفصيل فيما يلي:-

1- **الخطابات الفارسية:** نشرها عام 1721م، وفيها استهزأ مونتسكيو من طغيان الحكم المطلق في فرنسا، وتخيل أثنين من رعايا الفرس يقومان برحلات في أوروبا، ويبعثان بآرائهما إلى أصدقائهما في بلاد فارس؛ حيث تحتوي هذه الرسائل على نقد للنظم السائدة في المجتمع الفرنسي من أخلاقية وسياسية ودينية واجتماعية، واستنكر على ما ارتكبته الكنيسة من مظالم، وينادي بالحد من أملاكها وثرواتها، وقاد حملة فعالة ومؤثرة على نظام التفتيش واستباحة الأرواح[5].

2- **تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم:** نشره عام 1734م، وفيه يمجد الرواقية الرومانية المناهض لطغيان الأباطرة [6]، كما تكلم فيه عن تاريخ روما وسر عظمتها، وقد استمد معظم أفكار هذا الكتاب من آراء المؤرخ الروماني بولبيوس، وعرض فيه نظريته المعروفة بنظرية فصل السلطات [7].

ويعد الكتاب محاولة للاتفاق مع ماكيافيلي[*] للوصول إلى تصور جديد للفضيلة أو الامتياز، وجعلها أكثر تضييقاً، وهذا مما يعارض أخلاق أرسطو، والمثال على الفضيلة الحقيقية التي تتفق مع طبيعة الإنسان الأنانية وتسمح للطبيعة بتلبية حاجاتها الواقعية، هذا المثال مجسد، في تاريخ الجمهورية الرومانية، من جانب المواطنين الذين كانوا

---

(1) طرابيشي، مرجع سابق، ص 602.

(2) مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، ج2، (تر: أنطوان حمص)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1994م، ص 272.

(3) الشيخ، رافت، في فلسفة التاريخ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996م، ص 121.

(4) عباس، فيصل، موسوعة الفلاسفة، دار الفكر العربي، بيروت، 1996م، ص 113.

(5) الشيخ، المرجع السابق، ص121.

(6) عباس، المرجع السابق، ص 113.

(7) الشيخ، المرجع السابق، ص 122.

(*) ماكيافيلي: (1469-1527)، ولد نيقولا ماكيافيلي في فلورنسا، ونشأ في أسرة برجوازية قديمة، وقد أدت هذه الأسرة دوراً هاماً في التاريخ السياسي، ولم تنظم إلى أسرة الميديتشي واجتنبت أي نزاع معها، وقد كبر ماكيافيلي في عهد لوران الفاخر وكان له من العمر 23 سنة عندما توفي لوران عام 1492م. ينظر: حاطوم، نورالدين، تاريخ عصر النهضة الأوروبية، دار الفكر، دمشق، 1405هـ- 1985م، ص 129.

يمارسون انفعالاتهم وذكائهم في منافسة قاسية للحصول على الأمن والسيادة، وعلى المجد الأزلي، وهو شيء نادر جداً ولكنه جزيل العطاء [1].

ولا يدافع مونتسكيو عن التقليد التوراتي ولا عن التقليد الكلاسيكي ضد هجمات ماكيافيلي القائلة أن عواطف الإنسان أنانية مثل كل شيء موضع المساءلة، وبالفعل فأن مونتسكيو يؤكد أن تاريخ روما هو نتاج صدف أسيء تفسيرها من أن يكون التعبير الكاشف عما تتجه إليه الطبيعة البشرية عندما تتحرر أو عندما يسمح لها بالتعبير عن نفسها بوعي ومهارة، فما تبينه روما هو فساد فاتن للطبيعة البشرية [2].

3- روح القوانين: صدر هذا المؤلف بمدينة جنيف عام 1748م، وقد عكف مونتسكيو على تأليفه طوال حياته، وقد أحدث هذا الكتاب أثاراً بعيدة في المجالات السياسية والعقلية، وكم كان متفائلاً مثل بقية فلاسفة فرنسا خلال القرن الثامن عشر مؤمناً بقدرة الجنس البشري على إحراز التقدم عن طريق العقل، والكتاب كما يوحي عنوانه يذهب إلى ما وراء القانون حيث يؤكد على روح القانون أكثر مما يؤكد على النص ذاته [3].

لاقى روح القوانين نجاحاً منقطع النظير؛ فقد جعل منه الملك فريدريك الثاني كتابه المفضل يقرئه قبل النوم، ووجدت فيه كاثرين الثانية أسباباً لتعزيز أوتوقراطيتها، وأكتشف فيه الإنجليز مزايا المؤسسات الليبرالية التي تسوس شؤونهم، وقرأه جفرسون والقلم بيده، كل واحد وجد طلبته في تحليلات صاحية وغير متحيزة، أضاءت له شروط عمل مختلف الأنظمة السياسية ونتائجها [4].

المبحث الثاني: أفكاره ونظريته في القانون

المطلب الأول: اهتمامه بالتاريخ

وجد مونتسكيو في دراسة التاريخ والوقائع التاريخية سند له في دراساته الأخلاقية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، ووجد أنه لكي يدرس القوانين والظواهر الاجتماعية دراسة علمية صحيحة، لابد أن يلجأ لتاريخ الأمم والمجتمعات، حيث يقول: "إن الإنسان لا يستطيع أن يحكم على أفعال الرجال إلا إذا درس التيارات التي تسيطر على العصور التي عاشوا فيها [5].

كما يقدم مونتسكيو فكراً تاريخياً عقلانياً، يقوم على مبدأ السببية أي أن لكل شيء سبب، من خلال تطرقه إلى بحث أسباب نهوض الأمم وانحطاطها؛ حيث يستبعد دور المصادفة أو الحظ أو العامل الغيبي غير المفهوم، ويقول: "أن

(1) مجموعة من المختصين، مرجع سابق، ص 272.

(2) المرجع نفسه، والصفحة.

(3) إسماعيل، فضل الله محمد، تطور الفكر السياسي الغربي، مكتبة بستان المعرفة، (د. ن)، ص 317.

(4) طرابيشي، مرجع سابق، ص 602.

(5) الشيخ، مرجع سابق، ص 122.

الحظ ليس هو الذي يهيمن على العالم، فإذا كانت صدفة حدوث معركة ما قد قضت على دولة، فإن سبباً عاماً أدى إلى أن يكون على هذه الدولة أن تهلك بمعركة واحدة، فإن المظهر الرئيسي يجر معه كل الحوادث الطارئة الخاصة [1].

والتاريخ عند منتسكيو ليس وقائع تسطر وشخصيات تذكر بما فعلت ومالم تفعل، بل هو عبارة عن ربط الحقائق بعضها ببعض وفهمها فهماً دقيقاً يؤدي بالمؤرخ إلى استنتاج القوانين العامة التي تخضع لها [2].

ويضيف مونتسكيو أن النظم الاجتماعية ليست شيئاً جامداً ثابتاً لا يتغير، بل تتغير من جماعة إلى أخرى ومن فترة لأخرى، وهناك فكرتين رئيستين لفلسفة التاريخ عنده هما:

- أن حياة أمة من الأمم تخضع بالضرورة لعوامل فيزيقية وأخلاقية تؤدي بها إلى النشوء والارتقاء، وإذا ما فسد أي عامل منها فأنه يؤدي إلى فساد الدولة.
- أما الفكرة الثانية مفادها، أن انحلال الأمم ينبثق من عظمتها نفسها، فإذا ما وصل نظام إلى أوج عظمته وقوته فإنه يصل إلى حالة من عدم التوازن بين الدعائم التي قام عليها فتؤدي به إلى الانهيار [3].

ويعدّ بعضهم أن مونتسكيو هو (مؤسس فلسفة التاريخ)؛ فقد فسر حركة التاريخ تفسيراً جغرافياً، بأن جعل حياة الإنسان انعكاساً للظروف الجغرافية، فالتغيرات التاريخية عنده مظاهر مختلفة لجوهر واحد، ويبني مذهبه الجغرافي على مقدمتين:

الأولى: ينسبها إلى علم الأجناس، الذي يقرر أن الإنسان قد انتشر منذ فجر التاريخ البشري انتشاراً واسعاً في الأرض؛ فتعرض نتيجة ذلك إلى فروق مناخية عظيمة ميزت الجماعات البشرية بخصائص فسيولوجية ونفسية متفاوتة.

والثانية: ينسبها إلى علم النفس الاجتماعي، الذي يقضي بوجود صلة وثيقة بين قيمة الخصائص النفسية وبين طبيعة المزايا الفسيولوجية المتفاوتة [4].

المطلب الثاني: نظريته في القانون

على الرغم من أن روح القوانين يعود تاريخه إلى سنة 1748م، فإن مونتسكيو الذي بلغ من العمر تسعة وخمسون سنة حينها، ينتمي بعمره وتكوينه الفكري إلى المرحلة الأولى من القرن الثامن عشر، ويكاد يكون الوحيد بين سائر مفكري عصره الذي نظر في المشكلات السياسية بحد ذاتها، بدون تصور كامل ودقيق للفكر والطبيعة [5].

وتتسم أفكاره الأساسية بنزعتها العقلانية والطبيعية، فالقوانين هي علاقات ضرورية لازمة عن طبيعة الأشياء، وقد وضع المنهج المقارن في دراسة مسائل القانون، وفلسفة الحق [6].

---

(1) كوثراني، وجيه، تاريخ التأريخ (اتجاهات- مدارس- مناهج)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص 151.

(2) الشيخ، المرجع السابق، ص 123.

(3) المرجع نفسه، والصفحة.

(4) عبد الحميد، صائب، علم التاريخ ومناهج المؤرخين، ط2، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، 1429هـ- 2008م، ص108.

(5) برهييه، مرجع سابق، ص 79.

(6) عباس، مرجع سابق، ص 113.

لقد كان تنوع القوانين، ذريعة لشــك ريبي في ثبات العدالة البشـرية ورســوخها، فإما قانون طبيعي وبالتالي كلي، وإما قوانين مختلفة ومتغيرة وبالتالي استبدادية، وقوام منهج مونتسكيو أن يتفحص القوانين الوضعية في علائقها المتبادلة، ليبين كيف أن قانوناً بعينه يســتتبع بطبيعته قانوناً آخر ويســتبعد كذلك آخر، وعليه تقوم بين القوانين الوضــعية علاقات تخارج وتداخل طبيعية، محكومة بضرورة الأشياء لا باستبداد وتحكم رجل أو هيئة [1].

وقد بدأ مونتسكيو أفكاره ونظريته العامة بفكرة القانون الطبيعي، لذا كان أول قانون طبيعي قانون السلام والأمن، والقانون الثاني قانون الســعادة الناتجة عن الاحتكاك والاتصــال بالآخرين، والقانون الثالث قانون حب الحياة الاجتماعية، والرابع هو قانون الرغبة العاقلة في الحياة في مجتمعات [2].

ومن الملاحظ أن مونتســكيو كان يقصــر تصــور القانون الطبيعي على الطبيعة قبل قيام المجتمع، فإذا ما قام المجتمع ووحدت الحكومة كان هناك ثلاثة أنواع من القوانين، قانون الأمم الذي ينطبق على الشــعوب والدول في حالة اختلاطها ببعضـها مثل القانون الدولي، القانون السياســي الذي ينطبق على العلاقات بين الحكومة والمحكومين وما ينتج عنها من قضايا مثل القانون الدستوري والقانون المدني، الذي ينظم علاقة المواطنين ببعضهم مثل قانون العقود [3].

تصــور مونتســكيو التنظيم الجماعي، أي الدولة، على أنها جهاز يســعى إلى غاية، أو كل مبني حســب قوانين تهدف إلى تكوين مجموع معين بدقة، أي تكوين وحدة غائية، ولكي يتم تحديد الغاية التي تســعى إليها الجماعات؛ فهو يرى في مبادئ هندســة المجتمعات المبنية لغرض بلوغ أهداف معينة، فهناك الشـعور النقاد الأعظم الذي يرجع إلى مبدأ واحد هو مبدأ الحق، وهناك من جهة أخرى المبادئ دائمة التحول التي يمكن أن يسـتخدمها العقل البناء كي يجمع الناس في وحدات جماعية يسعى كل منها إلى غرض يختلف عن غرض الأخرى [4].

ولكي يبلغ الإنســان غاية مطلقة القيمة فإنه يجدها في الحقوق، فكل إنســان هو قيمة مطلقة من الناحية الحقوقية وتتعين صــفته بحقوقه، فمن حقه أن يعيش وألا تقيد تصــرفاته وأن يبرم العقود وغيرها، وإذا أردنا أن نعرف ما إذا كان عمل من الأعمال صــالحاً أو سـيئاً، علينا أن نتسـاءل إذن ما إذا كان هذا العمل يناقض أو لا يناقض الصـفة الأصـلية التي تضفيها الحقوق على الإنسان قد يكره شخص شخصاً آخر على أن يؤدي إلى خدمة معينة، فهو بذلك ينال من حقه في الحرية، أما إذا كان بين هذين الشـخصـين عقد يلتزم بموجبه الشـخص الثاني بأداء خدمة للأول وفق شـروط معينة فليس في القضية خرق للحقوق [5].

---

(1) برهييه، المرجع السابق، ص 79.
(2) إسماعيل، مرجع سابق، ص 318.
(3) المرجع نفسه، ص 319.
(4) غروتويزن، برنار، فلسفة الثورة الفرنسية، (تر: عيسى عصفور)، منشورات عويدات، بيروت، 1982م، ص 52.
(5) المرجع نفسه، ص 53.

فهو يرى أن تكون هناك قوانين تحكم المعاملات بين البشر، وأن يكون بينهم عقود تضمن حقوق كلاً منهم، وهذا هو الإجراء الصــحيح، وينبغي أن تقوم جميع القوانين بمدى موافقتها أو مخالفتها لحقوق الإنســان، فلا بد لكل قانون أن يقوم على الحق وأن يهدف إلى الحق، فلكي نقيم دولة تتحقق فيها هذه الشــروط لابد أن من تنظيم جماعي قائم على القوانين [1].

ومما سبق يتضح أن للتعليم الجيد الذي تحصل عليه مونتسكيو، ولسفره لعدة دول في أوروبا أثراً في بلورة أفكاره الســياســية؛ حيث عاش في بريطانيا فترة من الزمن واعجب بنظامها الســياســي، مما مهد له بعد رجوعه التفرغ للكتابة والنشر، فكانت النتيجة تأليف لأكثر المؤلفات شهرة في تاريخ أوروبا في عصر التنوير.

المبحث الثالث:– أشكال الحكومات وفصل السلطات

المطلب الأول: أشكال الحكومات

يرى مونتســكيو إن إمكانية وجود أشــكال الحكم المختلفة لا تعود إلى الظروف الاجتماعية والتاريخية، بل إلى التوافق بين شــكل الحكم وبين الظروف الطبيعية للبلاد وامتدادها الجغرافي، ومناخها، وكذلك الأخلاق والمعتقدات الدينية [2]، وقد قسم الحكومات إلى ثلاثة أشكال هي:

أولاً / الحكومة الجمهورية:–

ويرى أنها هي التي يكون للشــعب فيها القدرة الســيادية، إن مونتســكيو لا يؤمن بالجمهورية، لأنه يرى أن عهد الجمهوريات قد انقضــى، وأن هذه الجمهوريات لا يمكنها أن تقوم إلا في الدول الصــغيرة؛ ففي عصــر الإمبراطوريات لا يمكن للجمهوريات المحافظة على نفســـها إلاّ بالفضــــيلة والنقاء العام والاكتفاء بالقليل، وهي يرى أن في زمن الرفاهية والتجارة تصبح الفضيلة صعبة الاحتمال [3]، وتنقسم الحكومة الجمهورية إلى:

1– الجمهورية الديمقراطية، وهو حكم لا يعرف فيه الشعب إرادة أخرى غير إرادته، ولا يكون له فيه من سند إلا الفضيلة وحدها والمقصـود بالفضـيلة السياسـية، أي التعلق العفوي بالوطن [4]، كما أنه ذلك النظام الذي تتركز فيه السلطة في يد الشــعب، وهو الذي يقوم باختيار الحكام الذين يصــبحون مندوبين عنه في حكم البلاد [5] ؛ ففي الحكم الديمقراطي الذي يمارس فيه الشـعب أحياناً دور الملك، وأحياناً أخرى دور الرعية، وأنه لا يمكن أن يكون ملكاً، إلا بواسـطة أصـواته التي هي تعبير عن إرادته؛ فإرادة السيد هي السيد نفسه [6].

(1) غروتويزن، مرجع سابق، ص 53.

(2) عباس، مرجع سابق، ص 113.

(3) ألتوسبر، لوي، مونتسكيو السياسة والتاريخ، (تر: نادر ذكرى)، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2006م، ص 59.

(4) كامل، فؤاد، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجيل، بيروت، 1993م، ص 84.

(5) إسماعيل، مرجع سابق، ص 320.

(6) مهنا، محمد نصر، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م، ص 256.

ويعرف مونتســكيو الشــعب في الديمقراطية في كتابه روح الشــرائع بقوله: "هو المليك من بعض الوجوه، وهو المرؤوس من وجوه أخرى، ولا يمكن أن يكون مليكاً بأصـواته التي هي عزائمه، وإرادة السـيد هي السـيد نفسـه، ولذا تكون القوانين التي تقرر حق التصويت أساسية في هذه الحكومة، والواقع أن من المهم، أيضاً، أن تنظم في هذه الحكومة كيفية التصويت ومن يصوت ولمن يصوت وعلام يصوت، وأن يعرف في الملكية من هو الملك والوجه الذي يجب أن يحكم به"[1]. تعتقد الباحثة من خلال النص أن مونتسكيو يرى أن نجاح عملية التصويت بالنسبة للشعب يجب أن تكون خاضعة لقوانين تنظم هذه العملية، وأن مشاركة الشعب في أي تصويت يجب أن لا يكون بشكل عشوائي وغير مدروس.

ويرى أن الناس الذين يشـكلون الغالبية في الديمقراطية، لا ينغمسـون في أهوائهم، وليسـوا مسـتبدين، وإن قدرتهم الكلية تجعلهم يخضعون لنظام وبنية سياسيين يعترفون بهما، فالحكم الديمقراطي هو نظام القوانين، لكن هذا النظام نفسه الذي يجعل منهم مواطنين ليس نظاماً مستقي من الخارج مثل النظام الإقطاعي، وعدم المسـاواة بين أفراده كما في النظام الملكي، إن النظام الديمقراطي يسـوس المواطنين بشـكل واع وإراديا عبر التشـريع لأنفسـهم بأنفسـهم؛ فهم ليسـوا رعايا بل أسياد خاضعون لسلطتهم [2].

2- الجمهورية الأرستقراطية، والسلطة فيها مركزة في طائفة يسيرة من أفراد الشعب عامة، وهي طبقة الأشراف والنبلاء، والمبدأ السـياسـي الذي تقوم عليه الجمهورية بمظهريها هو الفضـيلة السـياسـية وتنهار إذا فقدت فضـيلتها السـياسـية [3] ؛ فمبدأ الحكم الأرسـتقراطي يكمن حيث تكون ثروات البشـر غير متسـاوية فيصـبح من النادر أن يكون هناك الكثير من الفضيلة [4].

وفي هذا الصدد يقول منونتسكيو: "تكون السلطة ذات السيادة في الأرستوقراطية قبضة عدد من الناس، وهؤلاء هم الذين يضعون القوانين وينفذونها، ولا يكون الشعب لديهم، عند أقصى الدرجات، إلا كالرعية لدى الملك في الملكية" [5].

ثانياً / الحكومة الموناركية أو الملكية:

والسـؤال المطروح هنا، ماهي الملكية؟ هي حكم الفرد الأوحد الذي يحكم الدولة بواسـطة قوانين ثابتة مسـتقرة، ويقابلها من المبادئ سـيادة الشـرف[6]، وتكون السـلطة فيها لفرد واحد، لكنه يحكم بقوانين ثابتة وتكون عقبة أمام إرادة الملك المؤقتة وذات النزوات، وتضم إلى جانب الملك طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين، والمجالس النيابية التي تسهر على

---

(1) مونتسكيو، روح الشرائع، (تر: عادل زعيتر)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2017م، ص 59.
(2) ألتوسير، مرجع سابق، ص 60.
(3) الشيخ، مرجع سابق، ص 125.
(4) مهنا، مرجع سابق، ص 256.
(5) مونتسكيو، المصدر السابق، ص 64.
(6) ألتو سير، المرجع السابق، ص 64.

رعاية القوانين الأساسية [1]، والمحرك النابض الرئيسي الذي يصون الملكية ويبقيها قائمة هو مبدأ الشرف، أي الانفعال الذي يتمسك به كل فرد، سواء كان نبيلاً أم برلمانياً أم مجرد مواطن عادي [2].

وكما ذكرنا فإن مبدأ الحكم الملكي فهو الشرف؛ فكل فرد إذا أخذ على انفراد، وكل جسم وكل فئة اجتماعية تفضل نفسها على الأخرى وتقاوم الأخرى، وتطالب الدولة بمنحها أفضليات وامتيازات معينة[3]، وليس المقصود بالشرف في النظام الملكي هو القيمة الأخلاقية بشكل عام، ولكن معنى خاص الرغبة في الحصول على الأوسمة والتشريفات [4].

ولكن ما معنى أن تحكم الملكية بقوانين ثابتة ومستقرة؟ يرى مونتسكيو أن لكل حكومة قوانينها الأساسية، فالجمهورية لها قوانين الاقتراع، والاستبدادية تعيين الوزراء من قبل المستبد، حتى أن الحلف الاستعماري هو قانون أساسي من قوانين أوروبا لممتلكاتها فيما وراء البحار، أما الملكية فإن مفهوم القوانين الأساسية للمملكة لتحديد ادعاءات الملك؛ فكانوا يبينون له أنه كان ملكاً بإرادة الله دون شك، لكن بفعل قوانين أقدم منه عليه أن يقبلها حتى يتمكن من الصعود إلى العرش، وكانت القوانين الأساسية التي تنصب الملك على العرش، تطالب باحترام الملك لهذه القوانين [5].

ويبدو أن مونتسكيو في أراءه هذه كان يقصد الملك لويس الرابع عشر الذي حكم فرنسا ما بين الأعوام (1643- 1715) وما جمعه بين يديه من السلطات [6] ؛ فقد نادى كتاب عصره بشرعية الملكية المطلقة، وبأنها أفضل أنواع الحكم، ونادوا بتعظيم الملك وبأنه خليفة الله على الأرض، وطالبوا الشعب بالطاعة التامة له، وأكدوا استقلال الكنيسة الفرنسية، وانفصالها عن الرقابة البابوية، وكانت فرنسا في عهده من أقوى ممالك أوروبا [7]، وفي سنة 1679م كتب لويس الرابع يقول: " مصلحة الدولة يجب أن تتقدم أولاً، وعندما ننظر إلى الدولة، نعمل من أجل ذاتنا، ان خير احدهما هو مجد للآخر" [8]، كما قال وهو على فراش الموت: " أنا ذاهب... ولكن الدولة باقية أبدا" [9]. تعتقد الباحثة أن أقوال لويس الرابع هذه تؤكد حبه لدولته وإجلالها في قلبه.

ثالثاً / الحكومة الاستبدادية (الدكتاتورية):

---

(1) إسماعيل، مرجع سابق، ص 323.

(2) كامل، مرجع سابق، ص 84.

(3) مهنا، مرجع سابق، ص 256,

(4) إسماعيل، مرجع سابق، ص 324.

(5) ألتو سير، مرجع سابق، ص 65.

(6) إسماعيل، المرجع السابق، ص 324.

(7) خليفة، حسن، تاريخ النظريات السياسية وتطورها، المكتبة الحديثة، القاهرة، 1929م، ص 177.

(8) توشار، جان وآخرون، تاريخ الفكر السياسي، (تر: علي مقلد)، ط2، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، 1403بيروت، هـ- 1983م، ص 274.

(9) المرجع نفسه، والصفحة.

وهي الحكومة التي تعتمد على شخص واحد دون قواعد أو قوانين، وهذا الشخص يعتمد في إدارته للدولة على إرادته الخاصة [1]، وحكمه قائم على الفرض ولا يحفل بالقانون ولا بمصالح الشعب، والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه الدكتاتورية هو الخوف كمبدأ والإرهاب المطلق ويعيش الأفراد في أسر وعبودية وخوف من بطش الدكتاتور، ومآل هذا النظام الدكتاتوري هو السقوط لأنه نظام فاسد [2].

فإذا كان كل الرعايا في مبدأ الحكم الاستبدادي متساوين أمام المستبد؛ فأن هذه المساواة هي مساواة في العدم، لأنهم ليسوا شيئاً، في حين أن المواطنين في الديمقراطية متساوون لأنهم كل شيء، أن المستبد يحرص دائماً على أن تبقى ذراعه مرفوعة ليضرب أو على الأقل ليهدد، إنه يضع رعاياه بمرتبة الحيوانات المطيعة، والمتأهبة خوفاً من الضربات [3].

ويذكر منتسكيو أن القوانين الخاصة بطبيعة الدولة المستبدة "ينشأ عن طبيعة السلطة المستبدة كون الأنسان الواحد الذي يمارسها يجعلها تُمارس من قبل واحد أيضاً، ومن الطبيعي أن يكون الرجل الذي تحدثه كل واحدة من حواسه الخمس بأنه كل شيء، وبأن الآخرين ليسوا شيئاً، مكسالا جاهلاً شهوانياً، فيهمل أعماله إذن، ولكنه إذا ما وكلها إلى كثيرين تنازعوا، ونسج كل منهم مكايد ليكون العبد الأول، فيضطر الأمير إلى التدخل في الإدارة، ويكون أبسط من هذا، إذن، أن يترك الأمر لوزير يتمتع بمثل سلطانه في البداءة، فنصب وزير في هذه الدولة قانون أساسي" [4].

ويبين مونتسكيو أن فساد أنظمة ما يبدأ دائماً بفساد مبادئها، فعندما تكون هذه المبادئ سليمة يكون للقوانين السيئة نفس أثر القوانين الجيدة، ولكن عندما تفسد المبادئ فإن أفضل القوانين تصبح سيئة وتنقلب ضد الدولة [5].

المطلب الثاني: نظريته في الحرية وفصل السلطات

الحرية عند مونتسكيو مستمدة من سلطة القوانين، وسلطة القوانين تعني حرية الشعب، فإذا ما استطاع أي مواطن أن يفعل ما تحرمه القوانين فأنه يفقد بذلك حريته، لأن الآخرين يتمتعون بنفس الحرية، ولكي يحصل الإنسان على الحرية السياسية يجب أن تتخذ الحكومة شكلاً خاصاً لا يخاف في ظله المواطن الحر [6].

---

(1) إسماعيل، مرجع سابق، ص 325.
(2) الشيخ، مرجع سابق، ص 125.
(3) مهنا، مرجع سابق، ص 256.
(4) مونتسكيو، مصدر سابق، ص 70.
(5) مهنا، مرجع سابق، ص 257.
(6) إسماعيل، مرجع سابق، ص 329.

والسبيل الوحيد الذي يضمن المحافظة على الحرية حسب ما يراه مونتسكيو، هو ضرورة الفصل بين السلطات وهي: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وطالما كانت هذه السلطات منفصلة استقامت الأمور لأنها عناصر الاعتدال التي تحمي الحرية من استبداد وطغيان الملوك وأهوائهم، ومن تمرد الشعب وعنفه [1].

كما حذر مونتسكيو من الجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في يد شخص واحد أو جهة واحدة، لأنه سيؤدي إلى عدم احترام القوانين والتلاعب فيها، كما حذر من الجمع بين السلطتين التشريعية والقضائية، لأن فيه خطورة ويؤدي إلى تفشي الظلم والقضاء على كل قيمة اعتبارية للقانون [2].

وهكذا يرى مونتسكيو من خلال فصل السلطات أنه يحد من تركز السلطة في يد شخصية بعينها، أو في يد مجموعة من المتنفذين، وبالتالي يتم حماية وضمان حقوق الأفراد من تسلط وتلاعب هذه الفئة أو هذا المسؤول.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

1- تهدف فلسفة التاريخ إلى التعلم من الأحداث التاريخية التي وقعت في الماضي و الاستفادة منها في فهم الحاضر بشكل أفضل.

2- بينت الدراسة أن مونتسكيو يعد من أهم فلاسفة عصر التنوير، وألهمت أفكاره العديد من الفلاسفة والقادة ومؤسسات الحقوقية منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

3- يعد كتاب روح الشرائع أو القوانين أشهر مؤلفات مونتسكيو على الإطلاق، وقد أحدث أثراً كبيراً في المجالات السياسية والعقلية.

4- تتمحور فلسفة التاريخ عند مونتسكيو حول فكرة أن الأحداث التاريخية لا تحكم بالصدف، أي لا تأتي مصادفة، بل تسيرها أسباب عامة أخلاقية ومادية.

5- يرى مونتسكيو بوجوب وجود قوانين تنظم المعاملات بين البشر وتضمن حقوق كلاً منهم.

6- قسم الحكومات إلى ثلاثة أشكال نظام جمهوري، ونظام ملكي، ونظام استبدادي، لكل هذه الأنظمة مبدأ تسير عليه.

7- توصلت الدراسة أنه لكي يحصل الإنسان على الحرية السياسية يجب أن تتخذ الحكومة شكلاً خاصاً لا يخاف في ظله المواطن الحر، وللمحافظة على الحرية ضرورة تقسيم السلطة إلى ثلاثة أجهزة مستقلة: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية.

قائمة المصادر والمراجع

(1) الشيخ، مرجع سابق، ص 125.

(2) المرجع نفسه، ص 126.

أولاً- المصادر:

1- مونتسكيو، روح الشرائع، (ترجمة: عادل زعيتر)، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2017م.

ثانياً- المراجع:

2- ألتوسير، لوي، مونتسكيو السياسة والتاريخ، (ترجمة: نادر ذكرى)، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2206م.

3- إسماعيل، فضل الله محمد، تطور الفكر السياسي الغربي، مكتبة البستان المعارف، (د.ن).

4- براهييه، أميل، تاريخ الفلسفة، ج5، (ترجمة: جورج طرابيشي)، دار الطليعة، بيروت، 1983م.

5- تركي، إبراهيم محمد، ما الفلسفة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، (د. م)، 2006م.

6- توشار، جان وآخرون، تأريخ الفكر السياسي، (ترجمة: علي مقلد)، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1403هـ- 1983م.

7- حاطوم، نورالدين، تاريخ عصر النهضة الأوربية، دار الفكر، دمشق، 1405هـ- 1985م.

8- الحفني، عبدالمنعم، المعجم الفلسفي عربي-إنجليزي- فرنسي- ألماني-لاتيني، دار ابن زيدون، بيروت، 1992م.

9- خليفة، حسن، تاريخ النظريات السياسية وتطورها، المكتبة الحديثة، القاهرة، 1929.

10-الشيخ، رأفت، في فلسفة التاريخ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1996.

11-طرابيشي، جورج، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، بيروت، 1987م.

12-طحطح، خاليد فؤاد، في فلسفة التاريخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، 1430هـ- 2009م.

13-عباس، فيصل، موسوعة الفلاسفة، دار الفكر العربي، بيروت، 1996م.

14-عبدالحميد، صائب، علم التاريخ ومناهج المؤرخين، ط2، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، 1429هـ- 2008م.

15-غروتويزن، برنار، فلسفة الثورة الفرنسية، (ترجمة: عيسى عصفور)، منشورات عويدات، بيروت، 1982م.

16-كوثراني، وجيه، تاريخ التأريخ (اتجاهات- مدارس- مناهج)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، (د.ن).

17-كامل، فؤاد، أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، دار الجيل، بيروت، 1993م.

18-مهنا، محمد نصر، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.

19-مجموعة من المختصين، قاموس الفكر السياسي، ج2، (ترجمة: أنطوان حمصي)، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1994م.

20-موسوعة ستانفورد للفلسفة، فلسفة التاريخ1، (ترجمة: طريف السليطي)، مجلة حكمة، 2017م.